

Distr.: General
29 July 2008
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أكتب إليكم رداً على رسالتكم المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ التي أحلتكم إليّ بموجبها رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وجههما رئيس مجلس الأمن إلى كل من ميليس زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا، وإيساياس أفويرقي، رئيس إريتريا، التماساً لوجهة نظرهما فيما يتعلق بخيارات لمستقبل وجود الأمم المتحدة في بلديهما. وقد بعثت أيضاً مع هاتين الرسالتين رديهما المؤرخين ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وبناء على الفقرة الثانية من رسالتكم المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، طلبتُ من الأمانة العامة التشاور مع الطرفين فيما يتعلق بالردين المذكورين. ويسرني أن أحيطكم علماً بمشاورات الأمانة العامة مع الطرفين، التي استندت إلى الخيارات التالية: (أ) بعثة مراقبين عسكريين صغيرة في إثيوبيا؛ (ب) مكتب صغير في إثيوبيا للاتصال السياسي والعسكري؛ (ج) مبعوث خاص للأمين العام مقره نيويورك.

وقد صُممت الخيارات كافة باعتبارها تدابير لمنع نشوب النزاع تهدف إلى تبيان الالتزام الثابت للمجتمع الدولي بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وذلك ريثما يُهيأ المناخ المواتي لتطبيع العلاقات بين البلدين. وروعت أيضاً في الخيارات المذكورة المواقف التي أعربت عنها كل من حكومتي البلدين في رسالتيهما الموجهتين إلى مجلس الأمن المؤرختين ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تشاور ممثلي الخاص بالنيابة المعني بإثيوبيا وإريتريا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مع حكومة إثيوبيا بشأن هذه الخيارات. وفي أعقاب تلك المشاورات، بعث وزير خارجية إثيوبيا إليّ برسالة، في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أوضح فيها موقف إثيوبيا فيما يتعلق بهذه المسألة. ومرفق طيه نسخة من الرسالة المذكورة (المرفق الأول).



وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨ أيضا، اجتمع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام مع الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة للوقوف على وجهة نظر حكومته بشأن الخيارات السالفة الذكر. وعلى إثر هذا الاجتماع، وجه إليّ الممثل الدائم لإريتريا، في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، رسالة يوضح فيها وجهة نظر الحكومة الإريترية بخصوص هذه المسألة. ومرفق أيضا نسخة من الرسالة المذكورة (المرفق الثاني).

وقد رفض الطرفان كلاهما، كما ورد في رسالة كل منهما، الخيارات المعروضة عليهما. وإنني أعرب عن ترحيبي بتصريح الطرفين سابقا بعدم اعتزام أي منهما شن الحرب من جديد. بيد أنني أعتقد أن خطر تصاعد حدة التوتر في المنطقة الحدودية واستئناف الأعمال العدائية، سواء حدث ذلك عرضا أو عن عمد، في أعقاب سحب بعثة الأمم المتحدة لا يزال حقيقة قائمة. ولا يزال القلق يساورني أيضا إزاء تسبب الأزمة المستمرة في زعزعة الاستقرار بمنطقة القرن الأفريقي، فضلا عن أثرها السلبي على فرص التنمية الاقتصادية ورفاه أهل المنطقة.

وإنني أعرب عن ترحيبي بالتعاون بين مجلس الأمن والطرفين على مر الشهور الأخيرة. فقد أوجد ذلك زحما جديدا للمضي قدما بالعملية وقد يفضي، وهو المأمول، إلى الوفاء بمسؤوليات المجلس إزاء اتفاقي الجزائر. وينبغي أن يبقّي مجلس الأمن هذه المسألة في جدول أعماله، وأن يظل في حالة تعاون تام مع الطرفين بغية التصدي للمسائل القانونية والسياسية والأمنية التي تمثل لب الأزمة، بما فيها تنفيذ قرارات لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية، وذلك وفقا لما جاء في اتفاقي الجزائر.

وإنني أعتزم، من جانبي، مواصلة التعاون الوثيق مع الطرفين كلاهما من خلال مساعي الحميدة التي لا زالت متاحة لهما، وذلك بغية مساعدتهما على تطبيع العلاقات بينهما، وهو أمر أساسي للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية إثيوبيا

أود أن أشير إلى الاجتماع الذي عقدتموه في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ مع رئيس وزراء بلدي في يوكوهاما، باليابان. كما أود أن أنوه بالاتصالات اللاحقة التي أجريتها مع الأمم المتحدة هنا في أديس أبابا وفي نيويورك بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا، لا سيما فيما يتعلق باحتمال إرساء وجود للأمم المتحدة في منطقتنا في فترة ما بعد سحب بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وفي هذا الصدد، سنحت لنا الفرصة لدراسة مذكرة الأمم المتحدة التي ووفينا بها ووردت فيها مقترحات ثلاثة. وربما أخطئتم علما من قبل بصعوبة قبولنا للمقترحين الأول والثاني لأسباب شرحناها من قبل في نيويورك وأديس أبابا على السواء. وبعد إجراء المزيد من المداولات، خلصنا الآن أيضا إلى أن فكرة تعيين مبعوث خاص قد لا تكون عملية ولا مستصوبة. وهي غير عملية لأن الطرف الآخر، إريتريا، كما كان ينبغي أن يكون واضحا للأمم المتحدة، لم يقبل قط فكرة المبعوث الخاص، ومن غير المرجح أن يعدل عن رأيه الآن. وهي ليست بالفكرة المستصوبة لأن مثل هذا الإجراء، من وجهة نظرنا، سيكون حتما بمثابة بديل غير فعال لتدابير كان يتعين على مجلس الأمن اتخاذها لحماية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وصون سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة، وضمان احترام اتفاق وقف الأعمال العدائية.

وفي ظل هذه الظروف، قررنا مع الأسف إبلاغكم بأنه بالنظر إلى الطابع الفريد للتحدي الماثل أمامنا، فقد لا تكون فكرة تعيين مبعوث خاص بالإجراء المناسب اتخاذ عند هذا المنعطف. ولا ترى إثيوبيا ما يدعوها إلى تأييد هذا المقترح.

ولسوف يكون من دواعي امتناني العميق أن أواصل مناقشة هذه المسألة معكم في أثناء الدورة المقبلة للجمعية العامة.

(توقيع) سيوم مسفين

وزير الخارجية

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة*

أُحطتُ علماً بالمذكرة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، المقدمة من إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، التي تورد تفاصيل خيارات بشأن "أفعل وسيلة بفضلهما يمكن للأمم المتحدة دعم [إريتريا وإثيوبيا] في عملية تنفيذ اتفاقات الجزائر تنفيذاً كاملاً".

وبادئ ذي بدء أود أنؤكد أن الدعم الفعال الوحيد الذي يمكن للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تقديمه هو أن تقدم المنظمة دعمها التام إلى هيئة التحكيم المحايدة المستقلة، أي لجنة الحدود الإريتريّة - الإثيوبية، وقرار ترسيم الحدود الذي اتخذته في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي واقع الأمر، فإنه وفقاً لأحكام المادتين ٢ (٣) و ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ٤ (١٥) من اتفاق الجزائر، حري بمجلس الأمن أن يكفل احترام سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية.

وللأسف، فإن شتى الخيارات المقدمة في السابق، التي تكررت بشكل أو آخر في مذكرة إدارة عمليات حفظ السلام المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه، تنأى تماماً عن تلك المسألة الجوهرية. إذ يبدو أن جوهر الخيارات ومحور تركيزها يرميان إلى الحيلولة دون الاستئناف المفترض للأعمال العدائية من خلال إقامة وجود دائم لقوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، وهو ما يضمن، في واقع الأمر، الشرعية على احتلال إثيوبيا غير الشرعي لأراضي إريتريا ذات السيادة. إن فكرة تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة في هذه المرحلة المتأخرة من العملية يستجيب مرة أخرى لطلب إثيوبيا الدائم إيجاد آلية بديلة من أجل التلاعب بالقرارات التي اتخذتها لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا بشأن تخطيط وترسيم الحدود وتعديل تلك القرارات. ومن الواضح أن مجلس الأمن ليس بوسعه السماح بهذا الخرق الخطير لاتفاقات الجزائر أو التساهل إزاءه.

وليس بوسع إريتريا قبول وضع من هذا القبيل للأسباب الجوهرية المذكورة آنفاً. إن إريتريا ليست ضد استعادة علاقات حسن الجوار مع إثيوبيا. فنحن بلدان متجاوران قُدر لنا أن نعيش معاً وأن نعيش في تواءم مع الشعب الإثيوبي. ولا نود أن نعيش في حالة توتر دائم أو في ظل سلام هش تتولى قوة أخرى صونه ورصده.

* سبق تعميمها تحت الرمز S/2008/487.

وتحقيقا لذلك، يتعين أن تسحب إثيوبيا قواتها من أراضي إريتريا ذات السيادة. إن احتلال إثيوبيا غير الشرعي للأراضي الإريترية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة واتفاق الجزائر، هو العقبة الحقيقية التي ما زال يتعين معالجتها. وتتوقع إريتريا من مؤسسات الأمم المتحدة تحويل جهودها صوب معالجة تلك العقبة الرئيسية، بل وتدعوها إلى القيام بذلك.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة والرسالة الموجهة من رئيس لجنة الحدود الإريترية - الإثيوبية (انظر الضميمة)، باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرايا ديستا
السفير، الممثل الدائم

ضميمة

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من رئيس لجنة الحدود
الإريتريّة - الإثيوبية إلى وكيل حكومة إريتريا

اختتام عمليات اللجنة

لقد انقضى حتى الآن ما يزيد على ستة أشهر على انتهاء الفترة التي أشارت إليها اللجنة في بيانها المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وكانت اللجنة تأمل خلالها أن يقوم الطرفان إما بالمضي قدما بنفسيهما نحو وضع الأعمدة في الأرض أو السماح للجنة بأن تقوم بذلك. وحيث لم يرد من الطرفين أي إخطار بذلك، أصبح لزاما على اللجنة أن تستنتج أن الحدود قد انتهت ترسيمها وفقا للإحداثيات المرفقة بذلك البيان، وأنه ليس مطلوباً منها بعد الآن القيام بأي نشاط، ولذا يتعين عليها أن تتخذ الخطوات القليلة النهائية نحو إنهاء عملها. وذلك يشمل إعادة الأصول المادية إلى الأمم المتحدة وإعداد الحسابات الختامية.

وإذا لم أتلق منكم ما يخالف ذلك في غضون الأسبوعين التاليين، سوف أستنتج أنه ليس لديكم اعتراض على هذا الإجراء.

(توقيع) إيلي لوتريانتشت

الرئيس